# ما نُسِبَ لسيبويهِ خلافَ ما في كتابه
# نماذج تحليليَّةٌ

د٠ عبدالواحد بن محمد بن عيد الحربي(*)

**المقدمة :**

الحمد لله ربّ العالمين، ذي الفضل والمنّ والتّمكين، والصّلاة والسّلام على سيّد المرسلين وخاتم النبيّين، المصطفى المنتقى من أرومة الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه أجمعين؛ ثمّ أمّا بعد،

فإنّ كتاب سيبويه أهمّ الكتب المؤلّفة في العربيّة وعلومها ؛لأنّه يمثّل بداية التّأليف المكتمل في علوم النّحو والتّصريف واللّغة، قال عنه صاعد الأندلسيّ (ت٤٦٢هـ): ( لا أعرف كتابًا أُلِّفَ في علم من العلوم قديمها وحديثها، اشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفنّ غير ثلاثة كتب، وذكر منها : كتاب سيبويه البصريّ النّحويّ، ثمّ قال: فإنَّ كُلَّ واحدٍ من هذه لم يشُذَّ عنه من أصول فنِّه شيء إلَّا ما لا خطر له) (١) .

وقال عنه أبو عثمان المازنيّ(ت٢٤٩هـ): (مَنْ أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النَّحو بعد سيبويه فليستحي) (٢).

وكان المبرّد(ت٢٨٦هـ) يقول لمن أراد أن يقرأ عليه الكتاب: (هل ركبت البحرَ ؟! استعظاماً واستصعاباً)(٣).

---

(*) الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية في جامعة القصيم .

(١) ينظر: طبقات الأمم – لصاعد الأندلسي. ص٣١.

(٢) ينظر : أخبار النحويين البصريين – لأبي سعيد السيرافي. ص٣٩.

(٣) ينظر : الفهرست – لابن النّديم١/١٤٣ .

ولما للكتاب من مكانة عظيمة ومنزلة رفيعة في نفوس العلماء قاطبةً؛ فقد حرص هؤلاء العلماء على اقتنائه وحفظه وشرحه والتعليق عليه واختصاره؛ فصار الاتصال به بسبب من الأسباب، وإتقانُه واستيعابه علامةً على تفوّق المتعلِّق به على أقرانه، ومرتبةً يمتاز بها ويفضل أترابه .

لذا فقد حرص كلّ عالمٍ على تضمين مصنّفه – وخاصَّة علماء العربية – آراء سيبويه وأقواله وأدلَّته ومصطلحاته ؛لأنَّ ذلك يضفي عليه قوّة ومتانة .

ولأسباب عديدة متنوّعة؛ فإنَّ العالم ينحرف تارة عن سبيله، والمجتهد عن مسلكه؛ فلكلِّ جوادٍ كبوة، ولكلِّ عالمٍ زلة ؛وقد وقع بعض العلماء الأجلَّاء المتعلّقين بالكتاب في خطأ الوَهم والسّهو في نسبة بعض آراء سيبويه، أو التّصحيف والتّحريف في ذكر أقواله وأدلّته وتعليلاته، أو الخطأ في فهم عبارته، ثمّ نسبة ذلك له .

وهذه النّماذج قليلة، ولكنّها مهمّة وخطيرةٌ ؛لما ينبني عليها من أحكامٍ وضوابط منسوبة – خطأً – لإمام النّحاة وشيخهم، أو من نسبة مخالفته رأي جمهور العلماء مع أنّ رأيهم موافقٌ له، إلى غير ذلك ممّا يهضم حقّ سيبويه وينسب له ما لم يقله .

لأجل ذلك بذلت جهدي في جمع نماذج متفرّقة ومتنوّعة لأئمةٍ أعلامٍ على مختلف العصور، وقع لبعضهم خطأٌ في نسبة بعض الآراء لسيبويه ،قاصداً التّمثيل والتَّنبيه، ووجوبَ التأنّي والتّثبُّت في نسبة الرّأي قبل عزوه، لا الاستقصاء والاستيعاب؛ فذلك أمرٌ عسيرٌ يحتاج وقتاً وجهداً كبيراً، ولعلّي بهذا العمل البسيط أفتح لطلّاب العلم والباحثين آفاقاً رحبةً لمثل هذه الدِّراسات التّوثيقيّة، خاصّة للأئمّة الأعلام الذين كان لهم أثرٌ واضحٌ جليٌّ مطّردٌ في من جاء بعدهم .

ثمّ إنِّي جعلت مرجع ذلك ومبناه كتاب سيبويه ؛لثبوت القول بأنّه لم يُعرَف له كتابٌ وصلنا لسيبويه غيره، ولم يُعرَف نقلٌ عنه – على رأي جمهور العلماء – من غير الكتاب ؛فطريق معرفة رأي سيبويه والنَّظر في أقواله وأدلَّته وتعليلاته هو كتابه، وقد تلقَّت الأُمَّة ذلك بالقبول والتّسليم .

وبعد أن اجتمع لديّ ما أظنّه يصلح بحثاً علمياً ،نظمته في مقدّمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وفهرس .

واللهَ أسأل التَّوفيق والسّداد في القول والعمل، والعفوَ عمّا يعتريني من الخطأ والزّلل ،إنّه سميع مجيب .

**التَّمهيد :**

ظهر كتاب سيبويه مبكِّراً؛ فظهرت معه تجاذبات النّحاة واللّغويّين، ونقاشاتهم وجدالهم حوله ؛فهماً وشرحاً واستدلالاً وتعليلاً وتوجيهاً وتعليقاً .

ونشأ عن ذلك تفاوتٌ في فكّ عباراته، وتوضيح أسلوبه، وجدلٌ حول أبنيته وأدلّته وتعليلاته ،وهذا أمرٌ أثرى علوم العربيّة عامّةً، وعلمي النَّحو والتّصريف خاصّةً؛ لما فيه من تقريرٍ لأحكام العربيَّة ،وتثبيتٍ لقواعدها وبيانٍ لحكمة العرب في تأليف الكلام وانتظامه .

وهذا الحرص الجادّ الصّادق حول كتاب سيبويه من علماء العربيّة الذين جاؤوا بعده، جعل بعضاً منهم يفهم عبارة الكتاب وأسلوبه خلاف مراد سيبويه ؛ فينسب إليه رأياً مخالفاً لما أراده سيبويه، أو ينسب رأي سيبويه لغيره ؛غُفْلاً عمّا في الكتاب، أو نقلاً عن بعض العلماء الذين نسبوه لسيبويه من غير تثبّت ورجوع للكتاب، أو يأتي برأي جديد ليس لسيبويه وليس هو في كتابه ثم ينسبه إليه سهواً ووَهماً، أو يصحّف ويحرّف في عبارته؛ ممّا يغير المعنى أو يحيله ثم ينسب ذلك لسيبويه .

كلُّ ذلك قد اطّلعت على بعضه عرَضاً من غير قصدٍ ؛فقدح ذلك الأمر في ذهني فكرة هذا العمل؛ ثمّ سعيت بعد ذلك في جمع نماذج مختلفةٍ لبعض أئمَّة العربيّة حصل عندهم مثل هذا الخلل، وحاولت أن أتعرّف على الأسباب الدّاعية إلى وقوع مثل ذلك، ثمّ تلمُّس العذر لهم ما استطاع الفكر في التَّوجيه والتَّأويل إلى ذلك سبيلاً .

وخرجت من ذلك إلى أنّ هناك أخطاءً حصلت في نسبة بعض الآراء لسيبويه من قبل أعلام اللّغة، يجب على من وقف عليها وتثبّت منها أن يبيِّنَها، وأن يعيد الحقّ إلى أصحابه؛ كي تثبت الأحكام بالدَّليل الصَّحيح والنَّقل السليم .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

# الفصل الأوّل

# سيبويه وآراؤه

**وفيه مبحثان :**

**المبحث الأوَّل : تعريفٌ بسيبويه وكتابه :**

قلّما تجد كتاباً من كتب التّراجم والطّبقات والأعلام يذكر علماء العربية أو علماء الإسلام خلواً من ترجمةٍ لأبي بشر عمرو بن عثمان، سيبويه- رحمه الله، ولكنّها ترجماتٌ متفاوتة فيما بينها إحاطةً وإشارةً ، واختصارا وإطناباً.

وسوف أذكر ترجمة مختصرةً لسيبويه- رحمه الله – تضيء طريق هذا العمل؛ تمهيداً وتوطئةً ،لا تعريفاً وإيضاحاً له؛ فقد كفتنا تلك الكتب وغيرها من الدِّراسات حول سيبويه وكتابه مؤونة ذلك .

فإمامنا هو : أبو بشر ،عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، يلقّب بسيبويه ،تثقّف بالأدب واللّغة وعلوم الشّريعة على يد ثلّة من علماء عصره الكبار كعيسى بن عمر الثّقفيّ(١٤٩هـ)، وحمّاد بن سلمة (١٦٧هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيديّ(١٧٠هـ)، ويونس بن حبيب البصريّ(١٨٢هـ)، وغيرهم .

ولد – رحمه الله – في مدينة البيضاء في نواحي مدينة شيراز بأرض فارس، وبعد أن كبُر وشبّ انتقل إلى مدينة البصرة، مدينة العلم والأدب وسائر فنون المعارف وعاصمة الفكر والثقافة آنذاك، فنشأ على محبّة العلم وأهله والأدب وأربابه.

بدأ طلبه العلم كما تشير مصادر ترجمته على يد حمّاد بن سلمة في علم الحديث ،وبعد واقعة اللَّحن الشهيرة مع شيخه ومعاتبته له ،انصرف إلى طلب علم العربيَّة، فطلبها وأخذها عن عدد من العلماء، أبرزهم وأشهرهم شيخه الخليل بن أحمد، الذي أفرغ علمه في جوف سيبويه، فكان له ما كان من

المنزلة والقَدر في علوم العربيَّة لدى العلماء والأدباء ؛ثم توسّع في هذه العلوم وتضلَّع ؛ فكان عَلَماً لا يُجارى ، وفارساً لا يُبارى .

وبعد مناظرته الشهيرة، التي عُرِفت بالمسألة الزّنبوريَّة بينه وبين الكسائي، خرج كسيراً حزيناً مغتمّاً ،فرحل إلى فارس، وتوفى بُعَيد تلك الحادثة ،ودفن هناك سنة(١٨٠هـ) كما تشير كتب التراجم(١).

رحمه الله وغفر له وأعظم له الأجر والثواب جرّاء خدمة لغة كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

أمّا كتاب سيبويه : فهو فتحٌ من فتوحات الإله على العربيَّة وأهلها ،سِفرٌ عظيمُ النَّفع جليلُ القَدْر، حوى مجمل أصول النَّحو والتَّصريف، وضمّ ظواهرَ صوتيَّةً وشوارد بلاغيَّةً وفوائد أدبيَّةً ،اجتهد فيه وحرَص على تتبّع أبنية العربيّة، فلم يفته منها إلاّ النَّزر اليسير ،وثبَّت فيه أحكام العربيَّة وأصولها بالأدلَّة والشَّواهد، سار فيه على منهجٍ بديعٍ ؛فتلقّاه أهل الاختصاص وغيرهم بالقبول والتقدير والعناية ،فاستظهروه وشرحوه وعلّقوا عليه .

اسمه "الكتاب"،وهي تسمية لم تؤثر عن سيبويه – رحمه الله –، ولا ينصرف هذا الاسم لغيره، بل صار اسمُ "الكتاب" علَمًا عليه بالغلَبة، قال أبو سعيد السيرافي(٣٦٨ه): (كان كتاب سيبويه لشهرته وفضله عَلَمًا عند النَّحويّين ،فكان يقال في البصرة : قرأ فلانٌ الكتاب ،فيُعلَمُ أنَّه كتابُ سيبويه ،وقرأ نصف الكتاب، ولا يُشَكُّ أنَّه كتابُ سيبويه )(٢).

---

(١) ينظر في ترجمته :أخبار النحويين البصريين١/٢٨، وطبقات النحويين.ص٦٦ ، والفهرست١/٥١، وتاريخ العلماء النحويين١/٩٠، ونزهة الألباء. ص٦٠، ومعجم الأدباء ٥/٢١٢٢، وإنباه الرواة ٢/٣٤٦، ووفيات الأعيان٣/٤٦٣، وسير أعلام النبلاء٨/٣٥١ ، والبلغة في تراجم أهل النحو واللغة. ص٢٢١ ، وبغية الوعاة٢/٢٢٩ ، والأعلام٥/٨١ .

(٢) ينظر :أخبار النحويين البصريين – لأبي سعيد السيرافي . ص٣٩ .

لذا لم يَعُد هذا الكتابُ مجرَّد قواعد لتعليم اللُّغة العربيَّة نُطقًا وكِتابةً وأُسلوبًا، بل تجاوزه إلى كونه مصدرًا لفهم فكر هذه اللّغة العظيمة ومعرفة أصولها، وحكمة العرب في نظمها وتأليفها .

**المبحث الثَّاني : معرفة رأي سيبويه :**

لا أكاد أبالغ في القول بأنَّك – أيّها القارئ الكريم – لن تجد كتاباً من كتب العربيّة – أصواتاً أو بنيةً أو تركيباً أو دلالةً – في مختلف العصور خِلْوَاً من سيبويه – رحمه الله – ماثلاً في استشهادٍ على حكمٍ نحويٍّ أو تصريفيٍّ ،أو معلِّلاً له ،أو مقويِّاً لرأي أصحابها .

وعند تتبّع مصدر هذا الوجود المتنوّع في كتب النّحاة ؛فإنَّك لن تبرح كتابه ،ولن تعدو أبوابه في الغالب الأعمّ ،وقلّما تجد رأياً معروفاً مشهوراً لسيبويه خارج كتابه ؛إذ إنّه المصدر الفريد الّذي وصلنا بالتَّواتر عن سيبويه، ولم يُعرَف لسيبويه من المؤلّفات في كتب التَّراجم والطَّبقات وعلوم العربيّة غير كتاب "القوافي"، وهو كتاب مفقودٌ، ومن وَسْمِه ورَسْمِه يُعلم أنّه مرتبط بالشّعر علماً ونظماً، قد يبثّ فيه أحكاماً نحويّة عَرَضاً لا قصداً، وطالما أنّه مفقود فكلّ ما ذُكِرَ إنّما هو ضرب من الاجتهاد والظَّنّ لا يمكن الجزم به والحكم عليه .

لذا فإنّ أيَّ نسبةٍ لسيبويه في أيِّ مصنّفٍ في التُّراث العربيّ ينبغي ألَّا تخرجَ عن الكتاب ،ولا يتبادر إلى ذهن السَّامع ونظر القارئ مصدرٌ سوى ذلك، وقد تواتر ذلك عن علماء الأمَّة ؛فتلقَّته أجيالها بالقبول والتّسليم .

ورغم ذلك فإنّ هناك عدداً نادراً من العلماء يرون أنّ هناك رواياتٍ قليلةً جدّاً منقولةً عن سيبويه لم تُذْكَر في كتابه، وهي روايات غير مسندةٍ ،ولم ينقلها تلاميذ سيبويه، كالأخفش(٢١٥هـ)، وقطربٍ (٢٠٦هـ)، ولا تلاميذهما، وإنّما وردت عند أجيالٍ متأخرةٍ، كالزّجاج(٣١١هـ)، وابن خالويه(٣٧٠هـ)، والفارسيّ(٣٧٧هـ).

وهي روايات غير متواترة عن النّحاة ؛فلم يُحْفَل بها ،وقد ضُعِّفت من قبل أئمَّة النّحو كأبي عليٍّ الفارسيّ في ردّه على ابن خالويه عقب انتصاره للزّجّاج في مسألة اشتقاق الاسم الشّريف (الله) ؛حيث نقل الزّجّاج عن سيبويه سؤالَه الخليلَ عن أصل لفظ الجلالة "الله"، فأجابه : بأنّ أصله "إله"، وقال مرّة أخرى : إنّ أصله "لاه"(١) .

وردّ عليه أبو عليّ في كتابه "الإغفال" :بأنّ ما حكاه الزّجّاج عن سيبويه عن الخليل سهوٌ، وبأنّه لم يقل : سألت الخليل عنه، ولا حكى عن الخليل القول الآخر الذي قاله الزّجّاج: إنّه "لاه"(٢) .

وانتصر ابن خالويه للزّجّاج بأنّ كلا القولين قد صحّا عن سيبويه ،وأنّ هذه الحكاية قد ثبتت عند الزّجّاج بروايةٍ له عن سيبويه من جهةٍ غير كتابه ؛فلا يكون حينئذٍ سهواً ،ثم قال مؤيِّداً مثل هذه الرِّوايات عن سيبويه :وقد وقعت إلينا مسائل جمّةٌ ،روى سيبويه الجواب فيها عن الخليل ،ولم يضمّن كتابه شيئاً من ذلك(٣).

ثمّ ردّ الفارسيّ ذلك بقوله : (إنّ الذي يحكي هذه الحكايات عن سيبويه عن الخليل، وعن أبي الحسن متقوّلٌ كذّابٌ، ومتخرّص أفّاك، لا يشكّ في ذلك أحدٌ له أدنى تنبّه وتيقّظٍ ، ولم يُصْغِ إلى القبول منه ، والاشتغال به إلّا الأغمارُ الأغفالُ الذين لا معرفة لهم بالرّواة ورواياتهم، وتمييزِ صادقهم من كاذبهم ، وضابطِهم من مجازفهم، ومتجوّزهم في الرّواية .....

(١) ينظر :معاني القرآن- للزّجّاج١٥٢/٥، وخزانة الأدب٣٥٧/١٠-٣٥٨.

(٢) ينظر : الإغفال٣٩/١ .

(٣) ردّ ابن خالويه على أبي علي الفارسي في كتاب سمّاه "الهاذور"، وهو كتاب مفقود .

إلى أن يقول : ( وما علمتُ أحداً من شيوخنا الّذين أدركناهم ،منهم أبو إسحاق ، روى حكايةً واحدةً فضلاً عن حكايةٍ عن الأخفشِ عن الخليلِ ،ولا عن سيبويه عن الخليل ،إلّا ما ثبت في كتابه.....

فأمّا نحن فلم يقع إلينا من الحكايات عن سيبويه ما لم يثبت في كتابه إلّا حكايتان أو ثلاث : إحداها عن محمّد بن يزيد عن أبي زيدٍ عنه، وهي أنّ محمّد بن السّري روى عن محمد بن يزيد أنّه قال : لقي أبو زيدٍ سيبويه، فقال أبو زيدٍ لسيبويه :إنّي سمعتُ من العرب من يقول: قريتُ وتوضّيتُ بالياء ،فيبدل الياء من الهمزة، فقال : فكيف تقول: أَفْعَل ؟ قال: أقرا، ولا ينبغي أن تقول: أقرى .

والحكاية الأخرى والحكايتان حكاهما أو حكاها ابن سلّام عنه )[1].

ومحصّلة ما سبق هو أنّ آراء سيبويه، ومذهبه إنّما يُستَقَى من طريق كتابه لا طريق آخر، وهو ما عليه إجماع النّحاة – واقعاً – في مؤلّفاتهم ،فلا تكاد تجد نقلاً عن سيبويه إلّا وهو في كتابه ؛فيتبيّن من ذلك أنّ معرفة رأي سيبويه وتوثيقه إنّما هو في كتابه المطبوع المتداول بين العلماء وطلّاب العلم منذ ظهوره على يد الأخفش حتّى وقتنا الحاضر .

---

(١) نقض الفارسي رأي ابن خالويه في مؤلّف اسماه بـــ"نقض الهاذور"، وهو مفقود. ينظر: خزانة الأدب ١٠/٣٥٧-٣٥٨.

## الفصل الثَّاني

## الوَهمُ والخَطَأ في العزو لسيبويه خلافَ كتابه

**وفيه مبحثان :**

**المبحث الأوَّل : أسباب الوَهَمِ والخَطَأ في العزو لسيبويه خلافَ كتابه :**

يحرص كثير من النّحاة واللّغويّين حين يتحدّث عن مسألةٍ ما ،أو يحرّر خلافاً ،أو يعلّل حكماً، على أن يبذل جهده في الاستقراء والاستقصاء ؛ثمّ يفرغ فيها ما أفاء الله عليه من علم ومعرفة حول هذه المسألة ؛كي يشبعَ نهَمَه العلميّ ؛وحتّى يفيد طلّاب العلم ؛فيبقى له أثرٌ وذكرٌ في حياته وبعد وفاته .

ومن طرق ذلك الاستقصاء للَمْلَمَةِ أطراف مسألته :جمع آراء أئمّة النّحو واللّغة حول مسألته ،ثمَّ التَّعقيب على ذلك بما يفتح الله عليه من علم وتأمّل .

وسيبويه إمام النّحاة وشيخ العربيّة هو مِن أوائل مَن ضبط أصول هذا الفنّ وجمَع شتاته وأحكم مسائله وأبوابه ،فأَنْ يذكر المتأخِّر رأي سيبويه ويستشهد بقوله ويعتدّ بعلله وتوجيهه له ،فتلك منقبةٌ تحمد له وخصلة جليلة ترفع قَدْرَه عند العلماء وطلَّاب العلم .

لذا يحرص كثيرٌ من متأخري أئمَّة هذا العلم على شرف تضمين كتبهم آراء سيبويه وأقواله وحُجَجَه وتعليلاته، وما كلّ من أراد الحقّ وسعَى له واجتهد في ذلك ،مصيباً للحقيقة ؛لأسباب وظروف متعدّدة .

ومن أجل ذلك ؛فقد وقع الوَهَمُ عند بعض متأخري النّحاة حينما ضمّنوا آثارهم ما يعتقدون أنَّها آراءُ سيبويه وأقوالُه، ونسبوها إليه خَطَأً خلافَ ما في كتابه المعتَبر في التّوثيق، ولا يَشُكّ أحدٌ أَنَّ صُنعَ هؤلاء الأئمّة اجتهادٌ وحرصٌ، ولكنَّه خالف الصّواب، ومن عرف أحوال هؤلاء الأئمّة وصِدْقَ مقصَدِهم وصلاحَ دينهم ،لم يساوره شكّ في أنّ ذلك لم يكن مقصوداً .

وإنَّما هناك احتمالات لوقوع هذا الخطَأ في النسبة لسيبويه ،وقد اجتهد العلماء في تَلمُّس أسباب هذا الخَطأ، وذكروا عدداً منها ،وهي أسباب تتفاوت وتتباين بين الواقع والمنطق وخلافهما قُرْباً وبُعْداً ،ومن هذه الأسباب التي جعلت بعض العلماء ينسب لسيبويه خلاف ما في كتابه :

١- احتمال رواية هذه الآراء والأقوال المنسوبة لسيبويه- خلاف كتابه خَطَأً - بإسنادٍ وسماعٍ ومشافهةٍ من سيبويه من طريقٍ غير كتابه .

وهذا الاحتمال واردٌ، وقد ذكره بعض المتقدّمين وبعض المتأخِّرين .

وهو احتمال يَقوَى إنْ كان النّاقل لآراء سيبويه معاصراً له مشافهاً لعبارته، أو ناقلاً تلك الآراء بالسّند المتّصل عن سيبويه .

أمّا إن كان ناقل تلك الآراء من أجيالٍ لم تعاصر سيبويه ولا تلاميذه- وكُلُّ تلك النُّقُول الّتي وقفت عليها على هذه الحال؛ فإنَّ هذا الاحتمال يكون ضعيفاً، لا يُعَوَّل عليه؛ ولكي يُقبلَ هذا النّقل عن سيبويه من طريقٍ غير كتابه؛ فإنّه يلزم وجود أدلّة تُصَدِّقُ هذا النّقل؛ نحو : سمعت سيبويه، أو حدّثنا سيبويه، أو غير ذلك من العبارات الّتي تنصّ على الإسناد لسيبويه أو المشافهة عنه، أو من تلاميذه عنه بالسّند المتّصل؛ وتحقيق ذلك وإثباته فيه صعوبةٌ ومشقّةٌ؛ لفقدان كثيرٍ من كتب تلاميذه المشهورين الّذين يُحتمل إسناد رواياتٍ لهم إلى سيبويه من غير كتابه، كقطرب(٢٠٦هـ) والأخفش(٢١٥هـ) وغيرهما[١] .

لذا يُعدّ إثبات مثل هذه الأدلَّة من قبيل النّدرة والاستحالة .

٢-ممّا يبرز في كتاب سيبويه ويتكرّر في مواضع كثيرة : ذكره رأيَه لمسألةٍ ما في أكثر من باب وموضع؛ وهذا لكون الكتاب من أوائل المصنّفات الّتي لم تستقر على طريقة ثابتة ومنهج واضح، فلم تُرتّب أبوابه بصورة نهائيّة، ولم

---

(١) ينظر :الأقوال المنسوبة لسيبويه في كتب التفسير. توثيق وتقويم . لمحمد الساطوري ، وإبراهيم عساف .ص٧ .

تَتَحدَّد مصطلحاته بدقّة، كما أنَّ أسلوب سيبويه وطريقة عرضه مسائل الكتاب كانت على شكل أوراق متعدِّدة حسب حديثه عن المسألة ،ثمّ يعود إلى هذه المسألة في وقت آخر وفي باب آخر؛ لأنّه صنع كتابه على لغة العرب وأساليبها وطريقة خطبها وبلاغتها ،فلم تَتَشكَّل آراؤه بالصّورة النّهائية، بل إنّ سيبويه لم يزل إلى أواخر أيامه يزيد فيه وينقص ؛بدليل أنّه لم يقرأه عليه أحدٌ ،ولا قرأه على أحدٍ في حياته ،ولم تكن له مقدّمة ولا خاتمة أسوةً بغيره من الكتب التّامّة ؛لذا فإنّك لا تجد في بعض المسائل رأي سيبويه واضحاً تامّاً في موضع واحد؛ بل يكتمل رأيه ويتّضح بالنظر في عدّة مواضع منثورة في كتابه أورد فيه هذه المسألة ؛لأنّه يفرّق بعض مسائله في أكثر من موضع، ويجزّئها ويفصل بينها بأبواب غريبةٍ عنها فتأتي بعض مسائله غير متّصلة متتابعة(١).

يقول عبدالخالق عضيمة (١٤٠٤هـ): (لم يحرص سيبويه على أن يكون حديثه عن المسألة الواحدة في موضع واحدٍ من كتابه، وإنّما كان ينثر الحديث نثراً، ويفرّقه تفريقاً) (٢).

ومن أمثلة ذلك : حديثه عن "إِذَنْ" النّاصبة للمضارع؛ فقد أشار عضيمة إلى أنّ سيبويه عرض لها في أكثر من بابٍ(٣).

فطريقة سيبويه في عرضه لمثل هذه المسائل أشكلت على بعض العلماء معرفة رأيه الصَّحيح؛ فبعض العلماء يكتفي بما وقع عليه نظره على رأي سيبويه في أيِّ موضع دون تتبّع آرائه حول هذه المسألة في مواطن أخرى تحتمل أن يكون سيبويه نقض رأيه وخالفه فيها؛ فينصُّ هذا النّاقل على أنّ هذا

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه وشروحه . لخديجة الحديثي. ص٨٨ ، ٩٦ .

(٢) فهارس كتاب سيبويه .ص١١ .

(٣) المرجع السابق .

هو رأي سيبويه في كتابه ويعزو إليه ويُخطِّئ غيره من الآراء التي هي لسيبويه أو قد نُسِبت إليه؛ فيقع في إشكال نسبة الرَّأي لسيبويه مع وجود رأي مخالفٍ يحتَمِلُ أن يكون أصحّ وأوفق من رأيه السّابق .

٣- غموض عبارة سيبويه وصعوبة أسلوبه في بعض المواضع، وهذا الأمر وإن كان في ظاهره سبباً لعزوف بعض العلماء عن شرح الكتاب وتوضيحه وتبسيطه لطلّاب العلم، إلاّ أنّه كان مثيراً لشَغَف كثيرٍ من علماء العربيّة في التّنافس والتّسابق إلى شرح غوامضه، وحلّ عويصه، ممَّا جعلهم يولونه عناية تامّة؛ شرحاً وتعليقاً واستظهاراً .

يقول ابن كيسان(ت٢٩٩هـ): ( نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقّه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح؛ لأنّه أُلِّف في زمانٍ كان أهله يَأْلَفُون مثل هذه الألفاظ، فاقتصرنا على مذاهبهم) [١].

وهذا الغموض والتنوّع بين الصّعوبة واليُسْر، والإيجاز والإطناب كان له أثرٌ بارزٌ في استشكال فهم بعض نصوص الكتاب؛ أدّى بسببه إلى الخَطَأ في نسبة بعض الآراء لسيبويه خلافاً لما في كتابه .

تقول الدكتورة خديجة الحديثي(١٤٣٩هـ): (وفي بعض عباراته غموض يحتاج القارئ إلى أن يقف عندها طويلاً، ويدقّق النّظر ؛ليعرف مرمى سيبويه ومقصده، وربّما ترجع صعوبة بعض الفصول إلى أنّ سيبويه شقّ طريقاً لم يذلّلْه أحدٌ قبله) [٢] .

٤- اهتمام النّحاة واللّغويّين بالكتاب جعلهم يولونه عنايةً فائقةً بالشّرح والتّعليق والاختصار والاستدراك، وقد يقع في بعض نُسَخ الكتاب تداخلٌ بين هذه التّعليقات والشّروح مع متن الكتاب، فيُظَنُّ أنّها من أقوال سيبويه وآرائه ،

---

(١) خزانة الأدب١/ ٣٧١ .

(٢) كتاب سيبويه وشروحه .ص١٤٩ .

ويختلف هذا التّداخل والتّمازج ويتنوّع قُرْباً وبُعْداً من متن الكتاب حسب براعة الشّارح وحُسْنِ سبكه، وبعض العلماء المدقّقين لديه القدرة على فكّ عبارة سيبويه وشرح غوامضه بأسلوب يَصعُب على غير المُتقِن البارعِ في هذا الفنّ التّفريقُ بين المتن والتّعليق، ومع مرور الزّمن وتعدُّد النُّسَخ قد يلتبس الأمر ،فتختلط بعض عبارات الكتاب بعبارات شرَّاحه والمعلقين عليها.

يقول السّيوطيّ (٩١١هـ): ( كما ألحقت حواشٍ من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه) [١].

ويقول عبدالسلام هارون(١٤٠٨ه): (كما تتضمّن الحواشي آثار مناقشات جادّة تنطوي على كثير من الملاحظات والشروح التي ترجع إلى عصورٍ مختلفة، وكثيراً ما طغت على النّصّ حتّى أصبح من العسر فصلها عنه ،وهذه الإضافات قد وضعتها أسفل الصّفحات كلّما تعرّفت عليها ،غير أنّي في بعض الحالات تركتها حين أجدها قد دخلت في النّصّ وأصبح من العسير فصلها عنه) [٢].

بينما يرى بعض الباحثين المعاصرين ،ومنهم الدكتورة خديجة الحديثي، أنّ هذه الأمر يصعب وقوعه ويندر؛ ( لأنّ جميع نُسَخ الكتاب المخطوطة قد رويت أسانيدها، ولم تكن لتضاف مُغْفَلَةً ؛لتختلط بكلام سيبويه، وأنّ العلماء الأوائل عُنُوا بالكتاب ورواياته وأسانيده عناية عجيبة ،فكان لكلٍّ منهم رمزٌ يشير به إلى ما أضيف إلى نسخته من الكتاب؛ لأنّ الكتاب قد انتشر في مجالس الدّرس في البصرة والكوفة وبغداد والأندلس، كان لكلّ قارئ أو مدرّس للكتاب نسخة أو ربَّما نُسَخ خاصّة به؛ لذلك كانوا يضعون علامات ترمز إلى كلّ منهم وتشير

---

(١) الأشباه والنظائر ٥٧/٤ .

(٢) مقدمة الكتاب .ص٤٤ .

إلى ما علّق به أو أَضَافَه إلى نصِّ الكتاب، وقد نقل لنا ديرنبرغ بعضاً من هذه النّصوص في مقدّمة طبعته للكتاب، يقول: (ما كان علامته "مح" فهو نسخة المبرد بخطّه، وما كان علامته "ج" نسخة الزّجاج، وما كان "ب" أو "عنده" فهو عن أبي بكر بن السّرّاج، وما كان علامته "ق" فإنّه نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي ، وما كان علامته "فا" فهو عن أبي علي .....)[1].

ففي هذا النّصّ الموثّق دلالة كبيرة على صعوبة وقوع هذا الأمر ،وإن وقع كما ذكر السّيوطيّ، وعبد السّلام هارون، فهو قليل نادر ،ومن غير المعقول أنّ كلّ ما نُسِبَ لسيبويه خلافَ كتابه يكون لهذا السَّبب .

٥- فَهْمُ النّحاة المتأخِّرين نصوص سيبويه وما يدور حولها من نقاشات خلافَ مراد سيبويه ،يؤدّي إلى تحريف المعنى، وتغيير العبارة؛ وهذا بدوره سبب في العزو الخاطئ لسيبويه خلافَ ما في كتابه، فالّذي عزا الرَّأي لسيبويه خَطَأً، إنَّما فَهِمَ نصّه خلافَ قَصْدِ سيبويه ومراده، وترتّب على ذلك إصدار أحكام واستخلاص نتائج فاسدة مجانبة للصَّواب والحقيقة .

لذا يجب على من نَسَب القول لسيبويه أن يذكر نصّه، أو يصرّح بأنّ ذلك هو مفهوم نصّ سيبويه لا عبارته ؛حتى يكونَ دقيقاً ثبتاً في إحالاته، ويجعلَ لغيره مجالاً في التحرّي والاعتذار له إن وَهِمَ أو سها في النِّسبة؛ ولكي لا يقعَ في النسبة الخاطئة، فيُنتَقَدَ ويُنعَتَ بضعف دقّته في نسبة الآراء .

٦- النَّقل عن كتاب سيبويه بالواسطة ؛حيث يعزو بعض التّلاميذ من العلماء الرَّأي لسيبويه ؛نتيجة عزو شيخه دون أن يبذل جهداً في الرّجوع إلى الكتاب نفسه ،والنّظر في نصّ سيبويه ومعرفة مراده ومقصوده.

فالثّقة المطلقة بمصدر نقل الرّواية عن سيبويه مع عدم الرّجوع إلى الكتاب قد تؤدِّي إلى نسبة القول لغير صاحبه .

---

(١) كتاب سيبويه وشروحه.ص١٠٧.

ومن ذلك مثلا : قول الأشموني : نصّ على ذلك سيبويه كما حكاه في شرح الكافية[1].

٧- احتمال سقوط نصوصٍ لسيبويه من بعض نُسَخ الكتاب، ووجودها في نُسَخٍ أخرى، فيكون من اطّلع على النّسخة التي ورد فيها رأي سيبويه قد نسب القول لسيبويه قطعاً، ويكون من لم يطّلع على تلك النّسخة منتقداً نسبة هذا الرّأي لسيبويه مخطِّئاً له في عزوه، والحقُّ خلافه .

وهذا الاحتمال ذكره بعض المتأخّرين، وهو احتمال ضعيف ،لا يكاد أن يقوم دليلاً على سبب العزو الخاطئ لسيبويه خلاف كتابه ؛لعدم ثبوت ذلك عن أيّ نسخة من نسخ الكتاب، بل إنَّ المرويّ في هذا الجانب عكس ذلك ،وهو أنّ الكتاب لحقته بعض الزّوائد، كما أشار إلى ذلك السّيوطيّ بقوله: ( كما ألحقت حواشٍ من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه) [2].

**المبحث الثَّاني : نماذج تحليليَّة من الأقوال المنسوبة لسيبويه خلافَ كتابه :**

**النّموذج الأوَّل :**

يرى سيبويه أنّ الفعل المضارع إذا وقع جواباً للقسم وجب توكيده بشروطه المذكورة في الباب ،وعلَّل لذلك، وصرّح بهذا الحكم في أكثر من موضع في كتابه، فقال – رحمه الله – :

(اعلم أنّ القَسَمَ توكيدٌ لكلامك، فإذا حلفت على فعلٍ غير منفيٍّ لم يقع، لزمته اللّام ولزمت اللّامَ النُّونُ الخفيفةُ أو الثَّقيلةُ في آخر الكلمة؛ وذلك قولك : والله لأفعلَنَّ ) [3].

---

(١) الأشموني بحاشية الصبان ٣/٣٢١ .

**(٢) الأشباه والنظائر ٤/٥٧ .**

**(٣) الكتاب ٣/١٠٤ .**

وقال في موضع ثانٍ : (وسألته عن قوله: "كما أنّه لا يَعلَمُ ذلك فتجاوزَ اللهُ عنه"، و"هذا حقٌّ كما أنَّك هاهنا " فزعم أنَّ العاملةَ في "أنَّ" الكافُ، و "ما" لغوٌ، إلَّا أنَّ "ما" لا تُحذف من هاهنا ؛ كراهيةَ أن يجيء لفظها مثل لفظ "كأنَّ" ،كما ألزموا النُّونَ "لأَفعلَنَّ"، و"اللّامَ" قولَهم : إنْ كانَ لَيَفعَلُ؛ كراهية أن يلتبس اللّفظان ) [1].

وقال في موضعٍ ثالثٍ : (فمن مواضعها – أي نون التّوكيد – الفعل الّذي للأمر والنّهي، وذلك قولك : لا تفعلَنَّ ذاك، واضربَنَّ زيداً ،فهذه الثّقيلة ،وإذا خَفَّفْتَ قلتَ : افعلَنْ ذاك ،ولا تضربَنْ زيداً .

ومن مواضعها :الفعل الّذي لم يجب، الّذي دخلته لام القَسَم ،فذاك لا تفارقه الخفيفة أو الثّقيلة، لَزِمَهُ ذلك كما لزمته اللّامُ في القسم ) [2].

فهذه عدّة مواضع في كتاب سيبويه بنصّه ولفظه يصرّح فيها بكلّ وضوحٍ بأنَّ الفعل المضارع بشروطه إذا وقع جواباً للقَسَمِ، وجب توكيده بالنّون، ثقيلةً كانت أم خفيفة .

وقد وقع لأبي عليٍّ الفارسيّ(٣٧٧هـ) خَطَأ في نسبة القول لسيبويه خلافَ كتابه ؛وذلك في ثنايا توضيحه بأنَّ لحاق نونِ التّوكيد الفعلَ المضارعَ الواقعَ في جواب القَسَمِ غيرُ لازمةٍ، ثمّ نَصَّ على أنّ ذلك هو ظاهر كلام سيبويه، فقال في "الحُجَّة": ( فأمّا قولُ ابنِ كثير:" لَأُقْسِمُ بِيَومِ القِيَامَةِ"[3] ؛ فإنَّ اللّام يجوز أن تكون الّتي يصحبها إحدى النّونين في أكثر الأمر، وقد حكى ذلك

---

(١) المرجع السابق٣/١٠٤ .

(٢) المرجع السابق٣/٥٠٩ .

(٣) سورة القيامة : الآية ١. وابن كثير هو : عبدالله بن كثير بن عمرو المكّيّ، قارئ أهل مكّة، وأحد أئمة القرّاءات السبعة ت ١٢٠هـ. تنظر قراءته في: السبعة لابن مجاهد . ص٦٦١.

سيبويه وأجازه ، وكما لم تلحق النّونُ مع الفعل في الآي ؛كذلك لم تلحق اللّامُ مع النّون في نحو قول الشاعر :

**وقتيلِ مرَّة أَثْأَرَنَّ فَإنّه فَرِغٌ وإنَّ أخَاهُمُ لم يُثْأَرِ )** [1]

وتبعه في هذا الخَلَل السّخاوي (٦٤٣هـ)؛ فقال:( يقول : إنَّ التّأكيد ليس بِضَرْبَيْهِ لازمٌ إلّا في القَسَمِ ؛ فإنّه إذا دخل اللّامُ على الفعل في جواب القَسَم لَزِمَه النُّونُ؛ ليقع الفرقُ بين لام القَسَم ولام الابتداء، وحَذْفُ النُّونِ في القَسَم ضَعيفٌ، نصَّ على ذلك سيبويه، ووَجْهُ ضَعفِه ما تقدّم ذكره من زوال الفرق ، وقد حكى سيبويه عنهم: "والله لأَضْرِبْهُ"[2] ، وعلى هذه اللُّغة قراءةُ ابن كثير: "لَأُقْسِمُ بِيَومِ القِيَامَةِ" عند قومٍ بغير ألف .

قال : وهي الصَّواب ؛لأنَّ العرب تقول: لا ليكون كذا، فكما تحذف اللّام وتقتصر على النّون، كذلك تحذف النّون وتقتصر على اللّام؛ لأنَّ الثَابتة منهما تدلّ على المحذوفة ....) [3].

فكما يظهر ممّا سبق خلل نسبة الرَّأي لسيبويه من قِبَل أبي عليّ ؛بسبب فهمٍ خاصّ لعبارة سيبويه، أو اطّلاع على نصٍّ دون تتبّع بقية آراء سيبويه ،ومن قِبَل السّخاويّ بمتابعته أبا عليٍّ من دون أن يرجع إلى الكتاب، فينظر رأي سيبويه في مواضعه المتعدّدة، وقد نتج عن ذلك إصدار حكمٍ خاطئ بسبب النسبة الخاطئة لسيبويه في هذه المسألة .

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٣٤٤/٦ . والبيت لعامر بين الطّفيل، ينظر: ديوانه .ص٥٦ وفيه : (فإنَّ أخاهمُ فرع لم يُقصَدِ)، وخزانة الأدب٦٠/١٠ ،وما ذهب إليه الفارسيّ هو مذهب الكوفيّين .ينظر : شرح الكافية ـــــ للرضي ٣١١/٤ ،وهمع الهوامع٤٠٠/٢ .

(٢) لم أقف على هذه الحكاية في المطبوع من كتاب سيبويه ،ونقلها الأشموني٤٩٦/٢ ، والخضريّ في حاشيته على ابن عقيل٦٨٩/٢.

(٣) المفضّل في شرح المفصّل .ص٤٣٦ .

**النَّموذج الثَّاني :**

ما ذكره سيبويه في باب "التعجّب" من أنّ صيغة "أَفْعَل" التَّعجبيّة تُبنَى قياساً من الأفعال التي على وزَان "فَعَلَ"، و"فَعِلَ" ،و"فَعُلَ"، و"أَفعَلَ"، يقول- رحمه الله – : ( وبناؤه أبداً من «فَعَلَ ،و فَعِلَ ، وفَعُلَ، وأَفعَلَ» هذا؛ لأنّهم لم يريدوا أن يتصرّف ؛فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه، فشُبِّه هذا بما ليس من الفعل، نحو: «لاتَ و ما»، وإن كان من "حَسُنَ وكَرُمَ وأَعطَى" ....)[1].

فهذا نصٌّ صريحٌ من سيبويه يفيد قياسيّة صوغ «أَفعَلَ» للتعجّب من هذه الأفعال ، ومنها ما كان على وزن «أَفعَلَ» ،مثل أَعطَى .

وزاد الأمر توضيحاً من جاء بعد سيبويه من العلماء ،ومنهم ابن السّرّاج (٣١٦هـ)؛ إذ يقول :(فإن قال قائل: فقد قالوا : ما أعطاه! ،وهو من "أَعطَى يُعطِي"، وما أولاه بالخير!، قيل: هذا على حذف الزّوائد ؛لأنّ الأصل : "عَطَا يَعطُو" ؛إذا تناول، وأعطى غيره إذا ناوله ، كذلك "وَلِيَ وأولَى" غيره )[2].

ومنهم أيضاً السّيرافيّ(٣٦٧هـ) "شارح الكتاب"؛ الذي يقول :( وأمّا قولك: ما أعطى زيداً! ، وأصله "أَعطَى"؛ فإنَّ الهمزة الّتي في "أَعطَى" قبل التّعجّب زائدةٌ؛ لأنّه من "عَطَا يَعْطُو"؛ إذا تناول ؛فحذفوا هذه الهمزة الزّائدة، فصار عَطَا، ثمّ زادوا الهمزة الّتي للتّعجّب )[3].

وصرّح الرّضيّ(٦٨٦ه) بنسبة هذا القول لسيبويه ؛فقال :( ويُبنى أيضاً من باب «أَفعَلَ إِفعَالاً» قياساً عند سيبويه، سماعاً عند غيره، نحو: ما أعطاه للمعروف!، وما أبغَضنِي له!)[4].

---

(١) الكتاب١/٧٣ .

(٢) الأصول١/٩٩ .

(٣) شرح الكتاب١/٣٥٨.

(٤) شرح الكافية٤/٢٣٠ .

ولكنّ ابن يعيش(٦٤٣هـ) – رحمه الله – خالف جماعة النّحويّين في هذه المسألة ؛فنسب لسيبويه خلافَ ما في كتابه من قياسية صوغ « أَفعَلَ » التعجبيّة من الفعل الذي على وزن « أَفعَلَ »؛ فقال : ( وجملة الأمر أنّ الأفعال الّتي يجوز أن تُستَعمَل في التعجّب على ضربين :

أحدهما : ما زاد، وسواءٌ كانت الزّيادة على الثّلاثة أصلاً أو غير أصل .

والآخر : الأفعال المشتقّة من الألوان والعيوب؛ لأنّ فعلها زائد على الثّلاثة أصلاً وغير أصل ،فلو زدت عليه همزة التعدّي؛ لخرج عن بناء «أَفعَلَ» ،وقد قالوا : ما أعطاه للدّراهم! ،و أولاه للخير!، فهذا ونحوه مقصورٌ على السّماع عند سيبويه، لا يُجيز منه إلّا ما تكلّمت به العرب ،فالتّعجّب من "فَعَلَ ،فَعِلَ ،فَعُلَ" قياسٌ مطّرد، ومن "أَفعَلَ" مسموعٌ لا يجاوز ما ورد عن العرب)[1].

فهو ينسب إلى سيبويه سماعيَّة بناء "أَفعَلَ" التعجبيّة من الأفعال الّتي على بناء "أَفعَلَ"، وما جاء من ذلك فهو مقصور على ما تكلّمت به العرب، وهذا مخالف لما في الكتاب صراحة، ولعلّ سبب ذلك يرجع إلى:

أ- أن يكون اطّلاع ابن يعيش على نسخة من كتاب سيبويه وقع في عبارته حول هذه المسألة تصحيف، فهمه ابن يعيش خلاف مراد سيبويه، وأنَّ عبارة سيبويه المُصَحَّفة هي :( وبناؤه أبداً من "فَعَلَ ،و فَعِلَ ، وفَعُلَ" ،.....) ثمّ بدأ كلامه فقال : ( و"أَفعِلْ" ...) أي بدأ بذكر الصّيغة الثّانية للتّعجّب .

ذكر ذلك أبو حيان(٧٤٥هـ) في توجيه سبب النّسبة الخاطئة لسيبويه من ابن يعيش .

ولكن يُضعِّفُه ويُبعده قولُ سيبويه بعده : ( وإن كان من حَسُنَ وكَرُمَ وأَعطَى) [2] .

---

(١) شرح المفصّل٧/١٤٤ .

(٢) التّذييل والتّكميل١٠/٢٤٠ .

ب – أنّ ابن يعيش فهم من كلام سيبويه أنّ بناء صيغة التّعجّب ممّا كان على وزن «أَفعَلَ» ،لا دليل فيه على جواز التّعجّب منه مطلقاً ؛لأنّه قال في آخر كتابه في باب "ما يُستغنى فيه عن "ما أفعله!" بـــ "ما أَفعَلَ فعله!"، قال فيه: (ألا ترى أنّك لا تقول :ما أَجْوَبَه!، وإنّما يقولون: ما أَجْوَدَ جَوابَه! ..... وكذلك لا تقول: أَجْوِب بهِ! ،وإنّما تقول : أَجْوِد بجوابهِ! ) [1].

فـــ(همزة "أجاب" ليست للنّقل، وإنّما هي لغير النّقل كـــ "أظلمَ" ؛فلا حجّة فيه على جواز التّعجّب من "أَفعلَ" على الإطلاق) [2].

والأولى حمل كلام سيبويه على ظاهره من غير تأويل أو تحوير ؛ولذا قال ابن مالكٍ(٦٧٢هـــ) – رحمه الله – :( المزيد على وزن "أَفعَلَ" لم يُقتَصَرْ في صوغ فعل التّعجّب منه على المسموع ،بل يُحكَمُ فيه بالاطّراد ، وقياس ما لم يُسمَع منه على ما سُمِعَ ما لم يمنع مانعٌ آخر ،هذا مذهب سيبويه والمحقّقين من أصحابه ،ولا فرق بين ما همزته للتّعدية كـــ"أَعطَى" ،وبين ما همزته لغير التّعدية كـــ"أَغفَى" ) [3].

**النَّموذج الثَّالث :**

ما ذكره سيبويه في كتابه من أنّ حرف الجرّ "الكاف" لا يجوز أن يَـــجُرَّ الضّمير في الاختيار ؛ولكن لو اضطُرِّ شاعرٌ إلى ذلك فإنَّه يجوز له الإضمار في الكاف، يقول – رحمه الله – :( "هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار في حروف الجرّ" : وذلك "الكاف" في قولهم : أنت كزيدٍ ،وحتّى ،ومُذْ ،وذلك ؛لأنّهم استغنوا بقولهم "مِثْلِي وشَبَهِي" عنه ، فأسقطوه.....

---

(١) الكتاب ٩٩/٤ .

(٢) التذييل والتّكميل٢٤٢/١٠ .

(٣) شرح التّسهيل .لابن مالك ٤٦/٣ .

إلّا أنّ الشعراء إذا اضطرّوا أضمروا في الكاف ،فيجرونها على القياس ، قال العجّاج :

وأمَّ أوعالٍ كَهَا أو أقربا[1]

وقال العجّاج :

**فلا ترى بَعلاً ولا حَلَائِلا كَهُ ولا كَهُنَّ إلَّا حَاضِلَا**[2]

شبّهوه بقوله: لَهُ ، ولَهُنَّ، ولو اضطُرّ شاعرٌ فأضاف الكاف لنفسه ، قال : ما أنت كِي، وكَي خطأٌ ؛من قِبَل أنَّه ليس في العربيّة حرف يُفتح قبل ياء الإضافة ) [3].

هذا هو منطوق سيبويه ومفهومه ورأيه في جرّ الكاف للضمير ،وقد فهمه جمهور النُّحاة هكذا ،ومن هؤلاء ابن عصفور(٦٦٩هـ)، قال – رحمه الله –: (ومنه أن يُستَعملَ الحرف للضرورة استعمالاً لا يجوز مثله في الكلام، نحو قول العجّاج: "وأمّ أوعال كها أو أقربا" ، فجَرَّ بالكاف الضمير المتّصل، وحكمها في سَعَة الكلام ألاّ تجرّ إلاّ الظّاهر أو الضمير المنفصل؛ لجريانه مجرى الظّاهر، فيقال : ما أنا كأنتَ، ولا أنتَ كأنا .

حكى الكسائيّ عن بعض العرب أنّه قيل له : من تعدّون الصُّعلوك فيكم ؟ فقال: هو الغداةَ كأنا .

لكنّه لمّا اضطُرّ أبدلها من حكمها حكم ما هي في معناه ،وهو "مثل" ،فجعلها تجرّ الضّمير المتّصل كما تجرّ الضّمير المنفصل ،كما يجُرّ "مثل")[4].

---

(١) عجز بيت ، وصدره : خَلَّى الذِّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا .ينظر. ديوانه٢٦٩/٢ ، وخزانة الأدب٢٠٢/١٠.

(٢) البيت لرؤبة بن العجّاج. ينظر. ديوانه. ص١٢٨ ، وخزانة الأدب١٩٥/١٠.

(٣) الكتاب ٣٨٣/٢-٣٨٤ .

(٤) الضرائر. ص ٣٠٨ .

ولكنّ صاحب كتاب "الواضح" في النّحو نسب لسيبويه خلافَ ما في كتابه ،كما نقله عنه أبو حيّان ، فقال:( وفي "البسيط": وقد ورد أيضاً في ضمير الرّفع في قولهم :أنت كأنا ،وأنت كهُوَ ،وأنكره الكوفيّون .

وفي "الواضح" : أجاز سيبويه وأصحابه أنتَ كِي ،وأنا كَكَ ،وضعّفه الكسائيّ والفرّاء وهشام ) [1].

وقال البغداديّ(١٠٩٣هـ) – عَقِبَ ذكره عبارةَ سيبويه السّابقة – :( وبما نقلنا عن سيبويه يُعرَفُ أنّ نسبة ذلك إليه مطلقاً غير صحيح، ومِمَّن نسب الجواز إليه مطلقاً أبو حيان، قال: " وفي الواضح : أجاز سيبويه وأصحابه : أنتَ كِي وأنا كَكَ، وضعّفه الكسائيّ والفرّاء وهشام .

وقال في – تذكرته أيضاً – : واختلفوا في دخول الكاف على الياء والكاف، فأجاز سيبويه وأصحابه : أنت كِي ،وأنا كَكَ ،وضعّف هذا الكسائيّ والفرّاء وهشام ،واحتجّوا بأنّه قليل في كلام العرب ....) [2].

ويظهر أنّ في عبارة البغداديّ وهَمَاً، أقرب ما يكون أنّه من عمل المحقّق؛ لأنّ ما ذكره البغداديّ هو عينه ما نصّ عليه أبو حيّان من أنّ الذي نَسَب ذلك لسيبويه هو صاحب كتاب "الواضح"؛ فلم يستطع أن يميّز بين عبارة أبي حيّان وبين ما نقله عن كتاب "الواضح"؛ فحصل التَّداخل الذي أدّى إلى نسبة ذلك لأبي حيّان .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٧١٠ .

(٢) خزانة الأدب١٠/١٩٧ .وما نسبه أبو حيَّان لصاحب "الواضح" ، لم أهتد إلى قائله ،والّذي يظهر أنّه ليس أبا بكر الزّبيدي (٣٩٧هـ) صاحب كتاب "الواضح" المطبوع ؛ لعدم وجود هذا النّقل فيه، فلعلّه نحويّ آخر لم أتعرّفه، كما أنّ ما نسبه إلى أبي حيَّان في "تذكرته" لم أقف عليه في المطبوع منه ،ولعلّ فيه ما في "الارتشاف" من النقل عن صاحب "الواضح"، إلّا أنّه يُحتَمَلُ سقوط عبارة "وفي الواضح" منه ؛لتطابق العبارتين تماماً ؛ولأنّ أبا حيَّان كثيراً ما تأتي عباراته متطابقة في كتبه المختلفة .

وإمّا أن يكون البغداديّ فهم من عدم ردّ أبي حيّان على صاحب "الواضح" إقراراً منه بموافقته ؛فنسبه إليه ،ومثل هذا التّوجيه بعيد عن البغداديّ المعروف بالتّدقيق والتّحقيق والتّوثيق، ولكنّه يظلُّ احتمالاً .

**النّموذج الرّابع :**

ينسب بعض العلماء إلى سيبويه رأياً لم يذكره سيبويه في كتابه ،ولم ينقله أحدٌ غيرَه عن سيبويه ،وقد يكون لغير سيبويه ،فينسبه هذا النّاقل لسيبويه وَهَماً، كما جاء في "شرح أشعار الهُذَليّين" لأبي سعيدٍ السّكّريّ(٢٧٥هـ) عقِب بيتي حذيفة بن أنس :

**نجا سالمٌ والنّفسُ منه بشدقِه ولم ينجُ إلّا جَفنَ سيفٍ ومِئزرا**
**وطاب عن اللَّغَّاب نفساً وربِّه وغادر قيساً في المكَرِّ و عَفْزَرَا**

قال السّكريّ :( بخطّ أبي الطَّيِّب أخي الشّافعيّ: قال سيبويه :كأنّه قال : نجا ولم ينجُ ،كما تقول : تكلّمَ ولم يتكلّمْ ،إذا كان كلامُه ضعيفاً ،ونصب "جَفنَ سيفٍ" على الاستثناء المنقطع ) [١].

لم أقف على هذا النّقل في كتاب سيبويه ،ولم أقف عليه في كتب النّحو المشهورة ،فضلاً على الوقوف على الشّاهد المذكور .

وقد علّق محقّق كتاب شرح أشعار الهذليّين، الأستاذ عبدالستّار فرّاج(١٤٠٢هـ) على هذا النّقل عن سيبويه بقوله: ( لم أجده في كتاب سيبويه المطبوع، ولعلّه ساقطٌ منه ) [٢].

والتّعليل بسقوط الشّاهد، فيه ضعفٌ ورخاوةٌ ؛لما لكتاب سيبويه من مكانةٍ عاليةٍ ومنزلةٍ رفيعةٍ عند علماء العربية قديماً وحديثاً؛ فقد تتبّعوا نصوصه وعباراته بدقّة متناهية، ولم يذكر أحدٌ من هؤلاء ما يدلُّ على وجود الشّاهد

---

(١) شرح أشعار الهذليين٢/٥٥٨.

(٢) حاشية "٢" من المرجع السابق .

المذكور، وأشير هنا على وجه الخصوص إلى من عُنِيَ بشواهد الكتاب ،فألّف فيها مؤلّفاً خاصّاً كابن النّحاس(٣٣٨هـ)، والسّيرافيّ(٣٦٨هـ)، والشنتَمريّ (٤٧٦هـ)، فإنَّ أحداً منهم لم يشر إلى هذا الشّاهد ،أو يذكر أنّ هناك سقطاً لبعض شواهد الكتاب ،بل إنَّ منهم من ذكر أنّ هناك أبياتاً مزيدةً على شواهد الكتاب ،وليست لسيبويه ،كما أشار بعضهم إلى اختلاف روايتها ،أو الحكم على صنعتها[١]، دون أن يشير أحدٌ منهم إلى أنّ هناك سقطاً في شواهد الكتاب .

ومن تتبّع المصادر المؤلّفة في شواهد النّحاة ومظانّ ورودها قديماً وحديثاً لم يجد من مواطن ورود هذا الشّاهد كتاب سيبويه .

ولم يتبقّ إلّا احتمال نسبة الاستشهاد بهذا البيت والحكم عليه بما ذُكر لغير سيبويه؛ فقد ورد ذكر الشّاهد والتّعليق عليه بما يقارب ما ذُكِر في كتاب الأصول – لابن السرّاج[٢]، فلعلّ النّاقل التبس عليه الأمر، وظنّ أنّ ما ذكره ابن السرّاج هو لسيبويه .

ثم إنّ نسبة البيت لحذيفة بن أنس لم أقف عليها إلّا في هذا الكتاب ؛فقد نسبه ثلّة من علماء اللّغة المحقّقين كأبي عبيدة(٢٠٩هـ) في مجازه[٣]، والجوهريّ (٣٩٣هـ) في صحاحه[٤]، وابن فارس(٣٩٥هـ) في الصّاحبي[٥] إلى أبي خراشة الهذليّ .

ولعلّ هذا النّصّ مقحم في عبارة السّكريّ، كما أشار إليه محقّق الكتاب[٦]؛ فالسّكريّ إمام ثقة في اللّغة .

---

(١) ينظر : نشأة النّحو .ص٩٨،٩٥ .

(٢) ينظر : الأصول١/٢٩١ .

(٣) مجاز القرآن ٢/٧٨ .

(٤) الصحاح ٣/٩٨٤ .

(٥) الصاحبي. ص١٤٠ .

(٦) حاشية "٢" من شرح أشعار الهذليين٢/٥٥٨ .

**النَّموذج الخامس :**

ذكر ابن هشامٍ(٧٦١هـ) في "مغني اللّبيب" في باب "المواضع التي يعود فيها الضّمير على متأخّرٍ لفظاً ورتبةً" ما نصّه :( السّادس : أن يكون مبدلاً منه الظّاهر المفسِّر له كـ "ضربتُهُ زيداً"، قال ابن عصفور : أجازه الأخفش ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماعٍ، نقله عنه ابن مالك، وممّا خرّجوا على ذلك قولهم : "اللّهمّ صلِّ عليه الرّؤوفِ الرّحيمِ"، وقال الكسائيّ : هو نعتٌ ، والجماعة يأبون نعت الضمير، وقوله :

**قد أصبَحَت بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلُمْهُ أنْ يَنَامَ البَائِسَا**

وقال سيبويه : هو بإضمار "أذُمُّ")[١].

نسب ابن هشامٍ إلى سيبويه أنّ الاسم الظّاهر بعد الضَّمير منصوبٌ على الذّمّ بفعلٍ تقديره "أذُمُّ" .

وتبعه في ذلك الشّمنّي(٨٧٢هـ)؛ فقال : ( وقوله :" قال سيبويه هو بإضمار أذمّ " في الشّرح[٢]: البائس هو الّذي اشتدت حاجته ،فهذه أيضاً صفة ترحّم، فلا وجه لجعل النّاصب المحذوف فعل ذمٍّ ،وإنّما ينبغي أن يقدّر "أرحم" .

وأقول : إنّ شدّة الحاجة أيضاً صفة ذمّ ،فلعلّ سيبويه لهذا قدّر "أذمّ")[٣].

وتبعه أيضاً القزويني(١١٥٠هـ) في "غناء الأريب"[٤] .

وتوجيه الشّمنّي يُقْبَلُ لو لم يكن هناك نصّ صريحٌ معتبرٌ لسيبويه لا يحتمل التَّأويل والتّوجيه .

والذي في كتاب سيبويه خلافُ ذلك؛ فقد قال سيبويه – رحمه الله – : (ومن هذا التّرحّم، والتّرحّم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكلّ صفةٍ ولا كلّ اسمٍ، ولكن ترحّمْ بما ترحّم به العرب .

---

(١) مغني اللبيب٥/٥٤٧ .
(٢) أي : شرح الدّماميني على المغني ،المعروف بالحاشية المصرية .ص٢٧٤ .
(٣) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام٢/٢٢١.
(٤) غناء الأريب .ص٣١٨ .

وزعم الخليل أنّه يقول : مررت به المسكينِ على البدل ،وفيه معنى التّرحّم، وبدله كبدل "مررت به أخيك"، وقال :

**فأصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمْهُ أن ينام البائسا )** [١]

فنصٌّ سيبويه صريحٌ في أنّ نصبَ الاسم المتأخّر عن الضّمير، يكون بفعلٍ محذوفٍ على التّرحّم، لا الذّمّ، ولذا تعقّب بعض النّحاة ابن هشامٍ، ونبّهوا على تخطئته في نسبته ذلك لسيبويه؛ فقال الدّماميني(٨٢٧هـ) : ("وقال سيبويه : هو بإضمار أذمّ": هذه صفة ترحّم ،فلا وجه لجعل النّاصب المحذوف فعل ذمٍّ ،وإنّما ينبغي أن يقدّر "أرحم")[٢].

وقال البغداديّ (١٠٩٣هـ) :(فالبائس صفة لضمير المفعول، وهو الهاء في "لا تلمه"، وعند سيبويه يجوز أن يكون بدلاً من الهاء، وأن يكون منصوباً بعامل محذوفٍ على التّرحّم ) [٣].

وقال الدّسوقيّ (١٢٣٠هـ) : (قوله :"بإضمار أذمّ ": الأولى بإضمار "أرحم"؛ لأنّ البائس هو المسكين، ويدلّ عليه قوله أيضاً: " فلا تلمه" ،فالأولى لسيبويه إذ لم يقل بالبدلية وجعله نعتاً مقطوعاً ،أن يقدّر الفعل "أرحم" ؛لأنّ الرّحمة باليأس أليق ) [٤].

وقال الأمير(١٢٣٢هـ) : (قوله : "أذمّ": حقّه "أترحّم"؛ فإنّ الرّحمة بالبائس أليق من الذّمّ في هذا المقام ) [٥].

---

(١) الكتاب٢/٧٤ .

(٢) الحاشية المصرية .ص٢٧٤.

(٣) شرح أبيات المغني٦/٣٥١ .

(٤) حاشية الدّسوقي على المغني٢/١٧٧ .

(٥) حاشية الأمير على المغني٢/١٠٣ .

وقال الدكتور عبداللّطيف الخطيب محقّق المغني :(ليس في نصّ سيبويه ما يدلّ على تقدير الذّمّ، وتعقّب أصحاب الحواشي المصنّف بأنّه على تقدير: "أرحم".)[1].

**النّموذج السّادس :**

نسب الزَّركشيّ(٧٩٤هـ) في كتابه "البرهان" إلى سيبويه القول بجواز العطف على التّوهّم ،وذلك في ثنايا حديثه عن القواعد المتعلّقة بالعطف باعتبار المعطوف، وأنّه يكون على ثلاثة أقسامٍ :منها العطف على التّوهّم، وذكر فيه : أن يكون العطف باعتبار عملٍ لم يوجد هو ولا طالبه، وهو العطف على التّوهّم، وقال: (وهذا قليلٌ في كلامهم ،وقيل :إنّه لم يجئ إلّا في الشّعر ،ولكن جوَّزه الخليل وسيبويه في القرآن ، وعليه خرّجا قوله تعالى: " فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ "[2] ، كأَنَّه قيل: أَصَّدَّقْ وأَكُنْ، وقيل: هو من العطف على الموضع؛ أي محلّ "أَصَّدَّقَ"، والتَّحقيق قول سيبويه: هو على توهُّم أنّ الفاء لم ينطق بها )[3].

ومن تتبَّع كلام سيبويه في مسألة "العطف على التّوهّم" في المواضع العديدة الّتي تعرّض لها في كتابه عَلِمَ أنَّ سيبويه لا يراه ،ولا يجيزه ،بل يراه غلَطاً رديئاً .

ومن ذلك : قوله عَقِبَ سؤاله الخليلَ عن بيت الأعشى :

**إنْ تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تنزلون فإنَّا معشرٌ نُزُلُ**[4]

---

(١) مغني اللبيب حاشية (٦) ٥٤٧/٥ .

(٢) المنافقون :من الآية١٠

(٣) البرهان في علوم القرآن٩٨/٤ .

(٤) ديوان الأعشى .ص٤٨ ،وفيه (قالوا الرّكوبَ فقلنا تلك عادتنا ....) ، وخزانة الأدب٥٥٢/٨

ما سبب رفع الفعل " تنزلون" مع عطفه على الفعل المنصوب بأن "تركبوا" فأجابه بقوله :

( الكلام هاهنا على قولك :يكون كذا أو يكون كذا ،لــمَّا كان موضعها لو قال فيه: أتركبون، لم ينقض المعنى ، صار بمنزلة قولك :ولا سابقٍ شيئاً .

وأمّا يونس ،فقال :أرفعه على الابتداء،كأنّه قال: أو أنتم نازلون، وعلى هذا الوجه فُسِّر الرّفع في الآية، كأنَّه قال : أو هو يرسلُ رسولاً، كما قال طَرَفَةُ : أو أنا مفتدي .

وقول يونس أسهل، وأمّا الخليل ،فجعله بمنزلة قول زهيرٍ :

**بدا ليَ أن لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا**[1]

والإشراك على هذا التّوهّم بعيدٌ كبعد "ولا سابقٍ شيئاً ")[2].

وقال – رحمه الله – في موضع آخر : ( وزعم أبو الخطّاب أنّ ناساً من العرب يقولون: ادْعِهْ، من دعوتُ، فيكسرون العين، كأنّها لــمّا كانت في موضع الجزم توهَّموا أنَّها ساكنة؛ إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدّال ساكنةً؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا : رُدَّ يا فتى .

وهذه لغةٌ رديئة، وإنَّما هو غلطٌ ،كما قال زهيرٌ :

**بدا ليَ أنِّي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ .....)** [3].

فهذا نصّ سيبويه صريحٌ واضحٌ على أنّ ما عُرِفَ بالعطف على التّوهّم عنده غلط ورديء .

والّذي يظهر أنّ الزَّركشيّ إنّما نَسَب هذا القول إلى سيبويه حينما رآه نقل هذا التّوجيه للآية الكريمة عن شيخه الخليل، ولم يعقّب عليه، من دون أن يَتَتَبَّع

---

(١) ديوان زهير .ص٧٦ ،والخزانة١٠٢/٩ .
(٢) الكتاب٥١/٣ .
(٣) الكتاب١٦٠/٤ .

رأي سيبويه في المواضع الأخرى من كتابه حينما تحدّث عن العطف على التّوهم .

وهذا هو أحد أسباب الخطأ في عزو الآراء إلى سيبويه ؛حيث يُقتَصَرُ في ذكر رأي سيبويه على موضع دون تَتَبُّع بقيَّة المواطن التي ورد الحديث فيها عن مثل هذه المسألة ،وهذا كثير عند سيبويه .

وكون الحكم قد ورد في الكتاب؛ فإنَّه لا يعني أَنَّه رأي لسيبويه ما لم ينصّ عليه، أو يُستَقصَى كلامه في مواطن وروده في الكتاب كلّه .

**النَّموذج السَّابع :**

وَهِمَ السُّهيليّ (٥٨١هـ) في نسبة مصطلح "ما يُجرى وما لا يُجرى" لسيبويه، وهو مصطلحُ ما عُرِف واشتهر عند النّحاة فيما بعد بالمصروف والممنوع من الصّرف .

قال السّهيليّ : ("فصلٌ" في ذهاب الخفض : متى عُدِم التّنوين في شيءٍ من هذه الأسماء لم يستقم بقاء الخفضِ ؛لئلّا يُتَوَهَّمَ أنَّه مضافٌ إلى ضمير المتكلّم لو قلتَ: مررتُ بأحمرَ بالخفض، بلا تنوينٍ ..... .....

وللمنصرف ثلاثةُ مجارٍ يجري عليها ،؛ولذلك قال سيبويه : باب ما يُجرَى وما لا يُجرَى ) [١].

هذه العبارة ليست عبارة سيبويه في كتابه، ونصّ عبارته في الكتاب :(هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف) [٢].

وهذا المصطلح يظهر أنّ أول من أورده هو الخليل بن أحمد(١٧٠هـ) بقوله: ( وقوله تعالى: "اِهْبِطُوا مِصْرَاً"[٣] من الأمصار؛ ولذلك نوَّنه، ولو أراد

---

(١) أمالي السّهيلي .ص٢٩ .

(٢) الكتاب٣/١٩٣ .

(٣) البقرة : من الآية٦١ .

مِصرَ الكُورة بعينها، لما نوَّن ؛لأنَّ الاسم المؤنَّث في المعرفة لا يُجرَى )[١]، ثم تبنّاه الفرّاء(٢٠٧هـ)، فأطلقه على المصروف والممنوع من الصرّف في مواطن كثيرة من كتابه "معاني القرآن"[٢] ، مع أنَّه لم يُغفِل ذكر المصطلح المشهور في معانيه أيضاً[٣]، ثمّ جاء المبرّد فوسم باباً في كتابه "المقتضب" بهذا المصطلح نصّاً، ولكنّه تركه ولم يحفَل به[٤]، وصار بعد ذلك مصطلحاً للبغداديِّين[٥] .

وربّما أنَّ تسمية سيبويه للحركات بمجاري أواخر الكلمات، وأنَّ ذكر الخليل قبل سيبويه، والمبرّد بعده، هذا المصطلح بهذه العبارة في كتابيهما "العين والمقتضب"، وهما يكتنفان سيبويه مشيخةً وتلمذةً في المذهب البصريّ، وأنَّ عدم تتبّع المصطلح عند بقية النّحاة، خصوصاً أئمّة الكوفة ،كلّ ذلك أوهم السّهيليّ بأنّ هذا المصطلح هو اصطلاحٌ لسيبويه .

**النَّموذج الثّامن :**

جاءت "رُبَّ" في كلّ مواضع ورودها في كتاب سيبويه بمعنى "كَمْ" الخبريّة التي تفيد التّكثير ، قال سيبويه – رحمه الله –: ( اعلم أنَّ لـــ "كَمْ" موضعين :

**فأحدهما :** الاستفهام، وهو الحرف المُستَفهَمُ به، بمنزلة "كيفَ و أَينَ" .

والموضع الآخر : الخبر ،ومعناها معنى "رُبَّ")[٦].

وقال في موضع آخر : ( واعلم أنَّ "كَمْ" في الخبر بمنزلة اسم متصرّف في الكلام غير منوّن، يجرُّ ما بعده إذا أُسقِط التّنوين، وذلك الاسم نحو :مائتي

---

(١) العين٧/١٢٣.

(٢) ينظر على سبيل المثال : معاني القرآن١/٢٥٤ ،٢/١٧٦ ،٣/٢١٨.

(٣) ينظر : المصدر السابق١/٢٥٤ ،٢/٢٧٦ ،٣/٢٣٢ .

(٤) ينظر :المقتضب٣/٣٠٩ .

(٥) أي الكوفيّين .ينظر : شرح المفصّل .لابن يعيش١/٥٧ .

(٦) الكتاب٢/١٥٦ .

درهمٍ، فانجرَّ الدرهمُ ؛لأنَّ التَّنوين ذهب ودخل فيما قبله، والمعنى "رُبَّ"، وذلك قولك : كم غلامٍ لك قد ذهب ) [١].

فكم الخبرية تفيد – في نصّي سيبويه السّابقين – معنى "رُبَّ" في الخبر، ومعنى "كم" الخبرية هو التّكثير عند جمهور النّحاة[٢].

كما جاءت "رُبَّ" أيضاً عند سيبويه بمعنى "كَأَيِّن" ، قال سيبويه : ( و"كأيِّن" معناها معنى "رُبَّ")[٣].

ومعنى "كأيِّن" التّكثير كما ذكره كثير من النّحاة .

قال ابن مالك :(تقدّم أنّ "كَمْ" الخبريّة اسمٌ يُقصَدُ به الإخبار على سبيل التّكثير .....

وذكرتُ الآنَ أنَّ معنى "كأَيِّنْ و كَذَا" كمعناها ) [٤].

وقال أبو حيّان : ( و "كَأَيِّن" ،الّذي يظهر من استعمال العرب أنّها خبريّةٌ تدلُّ على معنى التكثير ) [٥].

وقال ابن هشام :( وتوافق كَأَيِّن "كَمْ" في خمسة أمور :

الإبهام.....

وإفادة التّكثير، وهو الغالب، نحو: "وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ"[٦])[٧].

---

(١) المرجع السابق٢/١٦١ .

(٢) ينظر :المسائل المنتورة . للفارسي.ص٨١ ،وشرح المفصل .لابن يعيش٤/١٢٧، وشرح التسهيل .لابن مالك ٢/٣٣٣ ،وشرح الكافية .للرضي٣/١٥٦، ومغني اللبيب٣/٤١، وهمع الهوامع٤/٣٨٦ .

(٣) الكتاب٢/١٧١ .

(٤) شرح التّسهيل٢/٣٣٥-٣٣٦ .

(٥) الارتشاف٢/٧٨٩ .

(٦) آل عمران . من الآية١٤٦ .

(٧) المغني٣/٥٠ .

وقال السُّيُوطيّ(٩١١هـ) :(وإفادتها للاستفهام نادرٌ، والغالب وقوعها خبريّةً بمعنى كثير) [١].

هذا ما يظهر من مجموع حديث سيبويه عن معنى "رُبَّ" ،وهو إفادتها معنى التّكثير، ولم يرد في ما وقفت عليه من كتاب سيبويه نصٌّ صريحٌ يدلُّ على أنّها تفيد معنى التّقليل .

ولكنَّ المراديّ(٧٤٩هـ) نقل عن صاحب "البسيط"[٢]: نسبته لسيبويه أنّ "رُبَّ" تفيد التّقليل .

فقال: ( واختلف النّحويُّون في معنى "رُبَّ" على أقوال :

الأول : أنَّها للتَّقليل ،وهو مذهب أكثر النّحويِّين ،ونسبه صاحب "البسيط" إلى سيبويه) [٣].

وطالما أنّ سيبويه لم ينصَّ في كتابه على هذا المعنى ،فلعلّه اجتهد في فهم النّصّ، ثمّ نسبها لسيبويه عندما رأى غيره قد نسبها لسيبويه؛ فنقل ذلك عنه بالواسطة دون أن يتتبّع رأي سيبويه في كتابه ؛ خصوصاً أنّ سيبويه لم يورد معنى "رُب" مباشرةً ،وإنّما ذكرها عَرَضَاً في ثنايا حديثه عن "كَمْ" الخبريّة ، و"كَأَيِّن"، والله أعلم بالصّواب .

هذه بعض النّماذج التي أوردتها ؛ليتبيّن من خلالها وقوع أخطاءٍ في العزو لسيبويه عند بعض علماء النّحو في مسائل من العربيّة، وما ينتج عنه من ضعفٍ في دقّة إصدار الأحكام، ممّا يكون له أثر عند بعض المتأخِّرين من

---

(١) الهمع ٣٨٨/٤ .

(٢) "البسيط" كتاب في النّحو لعدد من العلماء ،وإذا أطلق ؛فالغالب أنَّه ينصرف لضياء الدّين أبي عبدالله محمد ابن عليّ الإشبيلي ،المعروف بابن العِلْج ،من أصحاب أبي حيان ،وكان أبو حيان وأتباعه كثيري النقل عنه .ينظر : البحر المحيط ٤٧/٨ ،وبغية الوعاة٣٧٠/٢ .

(٣) **الجنى الداني، ص٤٣٩-٤٤٠ .**

النّحاة؛ فينسب ذلك لسيبويه ثقةً منه بصدور مثل هذه الأحكام ونسبتها لسيبويه عن علماء أجلّاء توهّموا ذلك أو فهموه خطأً؛ فوجب التنبيه على مثل ذلك، ووجب التّمحيص عن مثله، خاصّة في المسائل التي ينفرد فيها رأي سيبويه عن آراء البصريّين، وعن المسائل التي يذكرها في أكثر من موضعٍ في كتابه، فيجب تتبّع هذه المواضع والخلوص منها برأي شامل لسيبويه دون الاقتصار على ذكره في موضعٍ دون غيره .

## الخاتمـــة

خلص هذا العمل المتواضع إلى نتائج ،منها :

١-أنَّ هذا العمل البسيط لا يستقصي كلّ ما نُسبَ إلى سيبويه خَطَأً أو وَهَمَاً؛ لأنَّه يحتاج جهداً ووقتاً ،وإنّما يُقصَدُ منه فتحُ طريقٍ إلى توثيق آراء الأئمّة الأعلام الذين كان لهم أثرٌ في العربيّة وضعاً وتأصيلاً وتحريراً ،خاصَّةً في كتب العربيّة المؤلّفة بعد القرن الخامس الهجريّ ؛لأنَّ أكثرَ من وقع منه مثل هذه الأخطاء هم من علماء تلك المرحلة ،ومثل هذه الدِّراسات التّوثيقيَّة مهمّة ومجالها واسعٌ، والبحوث فيها قليلةٌ .

٢-تحرّي الدّقّة في نسبة الآراء لأصحابها عموماً ،ولسيبويه خصوصاً في علوم العربيّة أمرٌ واجبٌ؛ لأنّ سيبويه رائد علم النّحو والتّصريف وكتابه أساس كثير من كتب العربيّة بعده؛ فالنّسبة الخاطئة قد تنتقل إلى ما بعده من المؤلَّفات النّحويّة ؛ولما ينبني على ذلك من تصويب للخلل في إصدار الأحكام ونسبة الآراء .

٣-أكثر هذه الآراء المعزوّة خطأً لسيبويه إنّما صدرت عن المتأخّرين من علماء العربيّة؛ وذلك لكثرة نُسَخ الكتاب ؛ممّا يُصَعِّب على العالم النّظرَ في رأي سيبويه في نُسَخِه المتعدّدة ؛ ولصعوبة الحصول عليها من جهةٍ أخرى ؛ولثقة العلماء بعضهم ببعض ،خصوصاً التّلميذ بشيخه، فإنه يكتفي بذكر رأي سيبويه من خلال نصّ شيخه إن لم يتيسّر له الاطّلاع على رأي سيبويه في كتابه .

٤-أكثر الآراء المعزوّة خطأً لسيبويه إنّما تقع في المسائل التي تحدّث عنها سيبويه في أكثر من موضعٍ في كتابه؛ لذا يجب على من أراد تحرير رأي سيبويه في مثل هذه المسائل أن يستقصيَها في أماكن ورودها المختلفة والمتفرِّقة في كتابه ،ثمّ يخلصَ من ذلك برأي صحيح سليم .

٥-أكثر الآراء المنسوبة خطأً لسيبويه ،إنّما وقع فيها بعض العلماء نتيجة فهمٍ غير دقيقٍ لعبارة سيبويه ومراده ،ثم إصدار الحكم على ظاهر المفهوم لا نصّ العبارة .

٦-لم أقف على عزوٍ خاطئٍ لسيبويه عند تلاميذه ،ولا عند تلاميذ تلاميذه ،وإنّما بدأ الخلل والوَهَم في نسبة الآراء إلى سيبويه بعد زمن وفاة سيبويه – رحمه الله – بقرنين من الزمان تقريباً، وهذا يجعل ما ذكره بعض العلماء – من أنَّ هناك رواياتٍ لسيبويه منقولةً عنه غيرَ ما في كتابه قد يحمل عليها بعض الآراء التي وجدت خلاف كتابه – احتمالاً ضعيفاً لا يصحّ التَّعليل به ؛خاصّة إذا لم يكن هذا النّقل مدعوماً بالإسناد الصحيح إلى سيبويه، وقد ذكر ذلك أبو عليّ الفارسي ،وشنّع في الرّدّ على من قال بهذا الرّأي .

٧-بعض الآراء المنسوبة لسيبويه خلافَ كتابه هي آراءٌ في كتب مفقودة ،مثل كتاب "الواضح"، وكتاب "البسيط"، وهذا يدلّ على أنَّ هناك حلقة مفرغة حول بعض نصوص الكتاب؛ ممّا يحفّز الدّارسين لتراث سيبويه على النّظر فيها ومحاولة سدّ تلك الفجوات ؛فهي بلا شكٍّ ستضيف جديداً للكتاب ونصوصه .

٨-مثل هذه الأعمال المتعلّقة بكتاب سيبويه؛ تلزم الباحث بالاطّلاع على نصوص سيبويه في مواضع متعدّدة من كتابه، إضافة إلى شروحه والتعليقات عليه، وفي هذا السبيل فوائد جمّة تنعكس على فكر الباحث في مجال علوم العربيّة، وترسّخ أصول الفن وفروعه في ذهنه، وتفتّق في عقله فكرة القراءة النقدية للتراث العربيّ .

**

**ثبت المصادر والمراجع**


- أخبار النحويين البصريين- لأبي سعيد السيرافي. تحقيق محمد الزيني ومحمد خفاجي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر. ط(١) ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م .
- الأشباه والنظائر في النحو - للسيوطي. تحقيق أحمد مختار الشريف . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الأصول في النحو - لابن السراج. تحقيق عبدالحسين الفتلي .مؤسسة الرسالة. بيروت .
- الأعلام - لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين. بيروت. ط(٧) ١٩٨٦م .
- الأقوال المنسوبة لسيبويه في كتب التفسير. توثيق وتقويم محمد الساطوري، وإبراهيم عساف. مجلة جامعة تكريت. مجلد(٢٢) عدد (١٢) ٢٠١٥م.
- أمالي السهيلي - لأبي القاسم السهيلي. تحقيق محمد إبراهيم البنا. مطبعة السعادة . القاهرة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د. رجب عثمان محمد . مكتبة الخانجي . القاهرة. ط(١) ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الإغفال - لأبي علي الفارسي .تحقيق الدكتور عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم .المجمع الثقافي. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة . ٢٠٠٣م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة - للوزير القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر. القاهرة. ط(١) ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م .
- البرهان في علوم القرآن - للزركشي. تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي وزميليه. دار المعرفة. بيروت. لبنان. ط(١) ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - لجلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر. ط(٢) ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة – للفيروزآبادي. تحقيق محمد المصري. دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. ط(١) ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم – لأبي المحاسن التنوخي. تحقيق الدكتور عبدالفتاح الحلو. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . الرياض ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – لأبي حيان الأندلسي .تحقيق الدكتور حسن هنداوي دار القلم .دمشق .ط(١) ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني – للمرادي .تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية. بيروت.ط(١) ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- حاشية الأمير على مغني اللبيب – للشيخ محمد الأمير. مطبعة دار إحياء الكتب العربية .القاهرة.
- حاشية الدّسوقي على مغني اللبيب – لمصطفى محمد عرفة الدسوقي .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. ضبط. يوسف البقاعي. دار الفكر. بيروت ط(١) . ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م
- حاشية الصبان على شرح الأشموني. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد . المكتبة التوفيقية.
- الحجة للقراء السبعة – لأبي علي الفارسي. تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي. دار المأمون. دمشق .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – لعبدالقادر البغدادي .تحقيق عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي . القاهرة .ط(٤) ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
- ديوان الأعشى الكبير. مطبعة آذلف هلز هوستن . بيانة ١٩٢٧م.
- ديوان رؤبة بن العجاج. تصحيح وليم بن الورد البروسي. دار ابن قتيبة للطباعة والنشر.الكويت.

-ديوان زهير بن أبي سلمى. عناية وشرح حمدو طمّاس. دار المعرفة. بيروت.لبنان. ط(٢)١٤٢٦ه-٢٠٠٥م.
-ديوان عامر بن الطفيل .دار صادر. بيروت.١٣٩٩هـ-١٣٧٩م.
-ديوان العجاج .تحقيق الدكتور عبدالحفيظ السطلي. مكتبة أطلس .دمشق .
-السبعة في القراءات - لابن مجاهد .تحقيق الدكتور شوقي ضيف. دار المعارف .مصر .
-سير أعلام النبلاء - للذهبي .تحقيق محمد نعيم العرقسوسي .مؤسسة الرسالة .بيروت. ط(٢)١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م .
-شرح أبيات مغني اللبيب - لعبدالقادر البغدادي. تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد دقاق. دار المأمون للتراث. دمشق. ط(١) ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
-شرح أشعار الهذليين - لأبي سعيد السكري. تحقيق عبدالستار فراج . مكتبة دار العروبة. القاهرة.
-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد . دار الكتاب العربي . بيروت .ط(١) ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
-شرح التسهيل - لابن مالك .تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. دار هجر للطباعة والنشر. ط(١) ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
-شرح الدّماميني على المغني، المعروف بالحاشية المصرية للدماميني على مغني اللبيب - للدماميني. تحقيق فاطمة عائض السالمي. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى .مكة المكرمة. ١٤٣٣هـ .
-شرح الرضي على الكافية. تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر .منشورات جامعة قاز يونس. بنغازي .ليبيا. ط(٢) ١٩٩٦م.
-شرح المفصل - لابن يعيش الحلبي. المطبعة المنيرية. القاهرة .

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها -لأحمد بن فارس . تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع .مكتبة المعارف .بيروت. ط(١) ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- الصحاح - للجوهري .تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .دار العلم للملايين . بيروت .ط(٣) ١٤٠٤ه-١٩٨٤م.
- ضرائر الشعر - لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .ط(١) ١٩٨٠م.
- طبقات الأمم - للقاضي أبي القاسم صاعد الأندلسي. نشر الأب لويس شيخو اليسوعي . المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين. بيروت ١٩١٢م .
- العين - للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي.
- غناء الأريب في فهم مغني اللبيب - لمحمد مهدي القزويني (من الباب الثاني إلى نهاية الكتاب) رسالة دكتوراه. تحقيق عبدالله أبو دجين. جامعة الإمام محمد بن سعود. الرياض١٤٢٤هـ.
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له - لمحمد عبدالخالق عضيمة. ط(١) ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- الفهرست - لأبي الفرج محمد بن إسحاق النّديم .تعليق الدكتور أيمن فؤاد سيد. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي. لندن ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م .
- الكتاب - لسيبويه. تحقيق وشرح عبدالسلام هارون. عالم الكتب. ط (٣) ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
- كتاب سيبويه وشروحه - لخديجة الحديثي. دار التضامن. بغداد. ط (١) ١٣٨٦هـ- ١٩٦٧م.
- مجاز القرآن - لأبي عبيدة .تعليق الدكتور محمد فؤاد سزكين .مكتبة الخانجي .القاهرة .

-المسائل المنثورة – لأبي علي الفارسي .تحقيق الدكتور شريف النجار. دار عمار للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ط(١)١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
-معاني القرآن – للفراء .عالم الكتب. بيروت. ط (٣) ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
-معاني القرآن وإعرابه – للزّجّاج. شرح وتحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبي. عالم الكتب. بيروت. ط(١) ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
-معجم الأدباء – لياقوت الحموي .تحقيق الدكتور إحسان عباس .دار الغرب الإسلامي . ط(١)١٩٩٣م.
-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – لابن هشام الأنصاري . تحقيق الدكتور عبداللطيف الخطيب. الكويت. ط(١) ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
-المفضل في شرح المفصل (باب الحروف) – للسخاوي .تحقيق الدكتور يوسف الحشكي. وزارة الثقافة .عمان. الأردن . ط(٢)٢٠٠٢م.
-المقتضب – للمبرد. تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة. القاهرة. ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
-المنصف من الكلام على مغني ابن هشام . مطبعة محمد أفندي مصطفى .
-نزهة الألباء في طبقات الأدباء – لأبي البركات الأنباري . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .دار الفكر العربي . القاهرة .١٤١٨ه-١٩٩٨م.
-نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة – للشيخ محمد الطنطاوي. دار المعارف . مصر. ط(٢).
-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – للسيوطي .تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم .مؤسسة الرسالة .بيروت. ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – لابن خلّكان .تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار صادر. بيروت.

* * *